

خامسا: تطوير نظام الدفع والتحويل الإلكتروني

في ٢٧ يونيو ٢٠٠٧، قامت وزارة المالية بالتعاقد مع شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية «e-finance» لتقديم خدمات إنشاء وتركيب وإدارة وتشغيل «مركز الدفع والتحويل الإلكتروني» بوزارة المالية، بالنظر لأهمية دور هذا المركز في تحسين أداء السياسة المالية للدولة ودورها الهام في تحسين أداء الاقتصاد المصري من خلال زيادة سرعة دوران الأموال والسيولة بالأسواق وتيسير جميع مراحل الإنتاج والاستهلاك وتحفيز الاستثمارات.

وقد تضافرت جهود الشركة، بالتعاون والتنسيق مع كافة الأطراف المساهمة في تلك المبادرة: (البنك المركزي المصري - شركة بنوك مصر - وحدة الدفع والتحويل الإلكتروني بوزارة المالية)، وأيضا الجهات الحكومية المشاركة في المنظومة مثل مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي. ساهمت تلك الجهات جميعا في إنجاز عددا من الأهداف الهامة حتى يوم ٣٠ يونيو ٢٠٠٩، حيث تم تسلم وتفعيل كافة الخدمات التي تم التعاقد عليها مع الشركة، بالإضافة إلى تسليم خدمات إضافية لوزارة المالية غير واردة بالتعاقد، وهو ما نعرض له على النحو التالي:

١. الخدمات المتعاقد عليها

أ. خدمة دفع مستحقات العاملين بالدولة

- ◆ الانتهاء من منظومة خدمة مستحقات العاملين بالدولة الكترونيا وتسلم وزارة المالية لها في ديسمبر ٢٠٠٨.
- ◆ تم التنسيق مع البنك المركزي المصري وشركة بنوك مصر لتفعيل منظومة الدفع الإلكتروني لمستحقات العاملين من خلال غرفة المقاصة الإلكترونية (ACH).
- ◆ تم البدء في تفعيل خدمة صرف مستحقات العاملين الكترونيا من خلال وحدات الصرافات الآلية ATM الخاصة بشبكة وزارة المالية، وذلك اعتبارا من مرتبات شهر أبريل ٢٠٠٩.
- ◆ جاري حاليا التوسع في أداء هذه الخدمة بالتنسيق مع البنوك العاملة في مصر والوحدات الحاسوبية المختلفة بالتعاون مع وحدة الدفع والتحويل الإلكتروني وقطاع الحسابات والمديريات المالية.

ب. خدمة صرف المعاشات إلكترونيا

- ◆ الانتهاء من منظومة خدمة صرف المعاشات الكترونيا وتسلم الوزارة لها في شهر سبتمبر ٢٠٠٨، كما تم تفعيل الخدمة اعتبارا من ٩ يونيو ٢٠٠٩ لصرف المعاشات الكترونيا باستخدام بطاقة المعاشات. ويتم صرف المعاشات من خلال ماكينات POS أو الصرافات الآلية ATMs.
- ◆ تم التنسيق مع شركة بنوك مصر وإضافة خدمة ١٢٣ إلى كروت المعاشات للتيسير على المواطنين بصرف معاشاتهم من خلال ماكينات الصرافات الآلية المنتشرة في الجمهورية.

ج. خدمة التحويل الإلكتروني للضرائب

- ◆ الانتهاء من منظومة التحويل الإلكتروني للضرائب وتسلمها في أغسطس ٢٠٠٨، وقد تم تفعيل الخدمة اعتبارا من ٥ يوليو ٢٠٠٩ من خلال ٦ مأموريات بالتنسيق مع البنك الأهلي المصري.
- ◆ جاري حاليا التوسع في إدخال مأموريات جديدة وفق خطة تشمل جميع المأموريات الضريبية بالتنسيق مع البنوك العاملة في مصر.

د. خدمة التحصيل الإلكتروني للجمارك

- ◆ تم الانتهاء من منظومة التحصيل الإلكتروني للجمارك وتسلمها في ٣١ مارس ٢٠٠٩، كما تم تركيب الأجهزة والمعدات الخاصة بالمنظومة تمهيدا لتفعيل خدمة التحصيل الإلكتروني للجمارك من خلال شبكة e-finance اعتبارا من ١ أكتوبر ٢٠٠٩. وقد تم تدريب العاملين بكل من مصلحة الجمارك والبنوك المشاركة في المنظومة للعمل على منظومة التحصيل الإلكتروني للجمارك.
- ◆ تم التنسيق مع شركة بنوك مصر لنقل منظومة التحصيل الإلكتروني للجمارك إلى شبكة شركة e-finance، ويجري التعاقد مع البنوك المختلفة التي ستشارك في القيام بالتحصيل الإلكتروني للجمارك من خلال تلك المنظومة.

هـ. خدمة الدفع الإلكتروني لمستحقات الموردين

- ◆ تم تسليم خدمة الدفع الإلكتروني لمستحقات الموردين إلى وزارة المالية في ٢٨ يونيو ٢٠٠٩، على أن يتم تفعيل الخدمة بالتزامن مع تفعيل حساب الخزانة الموحد (جاري تصميمه)، وتفعيل التوقيع الإلكتروني.
- ◆ دراسة تفعيل الخدمة (كمشروع تجريبي) مع الوحدة الحسابية لقطاع الأمانة العامة لوزارة المالية ثم تعميمه تدريجيا للوحدات الحسابية الأخرى.

و. خدمة التحصيل الإلكتروني (الجمارك، الضرائب، التأمينات) من خلال شبكة الانترنت

تم الانتهاء من خدمة التحصيل الإلكتروني (الجمارك، الضرائب، التأمينات) من خلال شبكة الانترنت وتسليمها إلى وزارة المالية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩، وأصبحت الخدمة جاهزة للعمل مع البنوك المشتركة في منظومة التحصيل الإلكتروني والتي ترغب في إتاحتها لعملائها.

ز. الانتهاء من تنفيذ البنية التحتية لمركز الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية، الرئيسي والاحتياطي، وفقا للمعايير الفنية التي تم التعاقد عليها، وبناء شبكة معلومات مؤمنة ومشفرة وفق معايير الأمن القومي وبأعلى درجات الجودة.

ح. إستكمال نشر وتشغيل ماكينات الصرافات الآلية ATMs ونقاط الدفع الإلكتروني POS في الأماكن التي حددتها وزارة المالية.

ط. تنفيذ الربط الإلكتروني بين e-finance والجهات المشتركة في المنظومة مثل: مصلحة الضرائب المصرية - مصلحة الجمارك - هيئة التأمينات الاجتماعية - شركة بنوك مصر - البنوك المشاركة في المنظومة) لتفعيل منظومة المحول القومي ومنظومة المقاصة الإلكترونية.

٢. الخدمات الإضافية

- منظومة متابعة ومراقبة تحصيل الشيكات، حيث تم الانتهاء من إعداد وتصميم المنظومة، وتم تفعيلها اعتباراً من يوم ٥ يوليو ٢٠٠٩ لمتابعة قيام البنك الأهلي بتحصيل الشيكات لمصلحة الضرائب المصرية، وهي منظومة تصلح للعمل مع أي مصلحة ومع أي بنك يتم اختياره وتكليفه بتحصيل الشيكات.
- التكامل مع تطبيق التوقيع الإلكتروني للخدمات الحكومية (Digital Signature)، وقد تم تفعيلها وعرضها من خلال خدمة الدفع الإلكتروني باستخدام أمر دفع إلكتروني.
- منظومة حساب الخزنة الموحد (TSA)، حيث تم وضع التصور العام لمنظومة حساب الخزنة الموحد بالوحدة الحسابية المركزية بقطاع التمويل بوزارة المالية، ويجري تصميم المنظومة الإلكترونية والتطبيقات الخاصة بحساب الخزنة الموحد.
- التعاقد مع الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لإصدار وتشغيل عدد ١,٥ مليون بطاقة معاشات.
- خدمة تحصيل اشتراكات التأمينات.